إسرائيل تتوعد بـ «رد عنيف» على أي توغل في الجولان

نتانياهو: سنضيق الخناق على نظام «حماس»

وزير الدفاع الاسرائيلي افيغدور ليبرمان على الحدود مع سوريا

أعضاء الكنيست الاسرائيلي يقتحمون الأقصى

- «حماس» تفضل رعاية مصرية لأي صفقة مع إسرائيل
- وزير جيش الاحتلال يحظر عمل فضائية القدس
- غزة: رحلة بحرية ثانية لمحاولة كسر الحصار الإسرائيلي
- عباس يتعهد باستمرار دفع رواتب الشهداء والأسرى
- «الخارجية» الفلسطينية تحذر من مخاطر التعايش مع اقتحامات الأقصى

الأراضي المحتلة – «وكالات»: قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، أمس الإثنين، إن إسرائيل ستغلق المعبر التجاري الرئيسي مع قطاع غزة، في إجراء ضد حركة حماس، التي تسيطر على القطاع.

وأضاف في تصريحات أمام نواب حزبه: «سنضيق الخناق على نظام حماس في قطاع غزة على الفور.. وفي خطوة مهمة، ستغلق اليوم معبر كرم أبو سالم الحدودي.. ستكون هناك خطوات إضافية.. لن أدلي بتفاصيلها».

كما هددت إسرائيل، أمس الإثنين، «برد عنيف» على أي محاولة انتشار للقوات السورية، في منطقة حدودية منزوعة السلاح، في هضبة الجولان.

وتحارب القوات السورية، في مناطق خاضعة لمقاتلي المعارضة بجنوب سوريا.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي، إفيغدور ليبرمان، أمام نواب حزبه: «ستلتزم تماما من جانبنا باتفاقية فك الاشتباك لعام 1974 وسنصر على الالتزام بحذافيرها، وأي انتهاك سيقابل برد عنيف من قبل دولة إسرائيل».

من ناحيتها قالت مصادر مقربة من حركة حماس إن أي صفقة تعقد بين الحركة وإسرائيل، سواء بشأن تبادل الأسرى أو ما يتعلق برفع الحصار عن قطاع غزة، بما في ذلك هدنة قصيرة أو طويلة الأمد، ستكون برعاية الجانب المصري.

ونقلت صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية أمس الإثنين عن المصادر القول إن «هناك اتصالات دائمة ومراسلات تجري بين قيادة المكتب السياسي لحركة حماس والمسؤولين عن الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات المصرية حول العديد من القضايا»، مشيرة إلى أن المسؤولين المصريين يتفهمون المطالب التي تضعها حماس كشرط لأي اتفاق مع إسرائيل.

وبحسب المصادر، فإن الحركة أكدت للجانب المصري على شروطها بشأن أي صفقة تبادل أسرى، وأنه لا يمكن ربط قضية الجنود الإسرائيليين المعتقلين لديها بأي حلول لا تشمل الإفراج عن السجناء الفلسطينيين. كما أنه لا يمكن لأي صفقة أن تنجز من دون الإفراج عن جميع الأسرى الذين أعادت إسرائيل اعتقالهم بعد الإفراج عنهم في «صفقة شاليط».

ووفقا للمصادر، فإن حماس معنية بإنجاز أي ملف يتعلق بشأن الوضع في غزة عبر مصر. وأشارت إلى أنها لم تغلق الأبواب أمام أي محاولات أخرى لكنها ترى أن القاهرة هي الوحيدة القادرة على الوصول إلى حلول مع إسرائيل والضغط عليها بهذا الشأن.

وأشارت إلى أن وفد الحركة الذي قد يتوجه إلى مصر الأسبوع الحالي سيبلغ المسؤولين المصريين بأنه يرحب بأي جهد مصري في هذا الإطار، وأن حماس معنية بالتدخل المصري أكثر من أي طرف آخر.

وكانت تقارير أفادت بأن ألمانيا «منخرطة» في مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وحركة حماس حول صفقة محتملة لتبادل أسرى، يتم بموجبها إطلاق 4 أسرى إسرائيليين في مقابل أسرى فلسطينيين.

وذكرت أن ألمانيا شرعت في عقد لقاءات واتصالات مع حماس، في محاكاة للدور الذي لعبته في إنجاح المفاوضات الخاصة بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط عام 2011 في مقابل 1050 أسيرا فلسطينيا.

من جهتها استنكرت نقابة الصحفيين الفلسطينيين قرار سلطات الاحتلال والموقع من وزير الجيش، أفيغدور ليبرمان، القاضي بحظر عمل «قناة القدس الفضائية» في الأراضي الفلسطينية، واستدعاء عدد من العاملين فيها للتحقيق معهم حول القناة، وعملهم الصحفي.

واعتبرت النقابة أن هذا الإجراء، فرصة جديدة يندرج ضمن حرب الاحتلال على الصحفيين، ووسائل الإعلام الفلسطينية، ويأتي ضمن سياق ممنهج لحجب الحقيقة، وطمس جرائم الاحتلال، التي ينفذها بحق الشعب الفلسطيني، وآخرها محاولة تصفية وجود التجمعات البدوية، وتهويد منطقة الأغوار، التي تشكل نحو ربع مساحة الضفة الغربية، ومواصلة تهويد وابتلاع مدينة القدس عاصمة فلسطين، كجزء من تنفيذ ما يسمى، صفقة القرن.

ودعت الأطراف والمؤسسات الدولية الضامنة لحرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي إلى إدانة هذه الخطوة، وإلى الضغط على سلطات الاحتلال لوقف جرائمها بحق الصحافة الفلسطينية، حيث كانت قد حظرت من قبل عمل فضائية فلسطين اليوم، وقناة الأقصى، وعدد من الإذاعات المحلية، وقامت باعتقال ومحاكمة عدد من الصحفيين العاملين فيها.

وأكدت النقابة، أنها تضع كل إمكانياتها في خدمة قناة القدس، وكل وسائل الإعلام، التي تتعرض لإغلاقات ومضايقات، ودعت الصحفيين إلى عدم الانصياع لمثل هذه القرارات غير القانونية، وإلى بذل مزيد من الجهود والعمل لكشف جرائم الاحتلال وممارساته الفاشية بحق الفلسطينيين، وللدفاع عن الرواية والحق الفلسطيني في الحرية والاستقلال.

أعلنت الهيئة الفلسطينية العليا لمسيرات العودة الكبرى، وكسر الحصار اليوم الإثنين، عن انطلاق رحلة بحرية ثانية غدا، الثلاثاء، من مرفأ غزة البحري، في محاولة لكسر الحصار الإسرائيلي.

وقال المتحدث باسم الهيئة بسام مناصرة، في مؤتمر صحفي عقد في مرفأ غزة ، إنّ الرحلة ستضم على متنها حالات إنسانية من المرضى والطلاب وبعض مصابي مسيرات العودة الكبرى وكسر الحصار» في مواجهات مع الجيش الإسرائيلي.

وأكد مناصرة أن «خطوة تدشين خط الملاحة البحري ، الذي أعلن عنه قبل نحو شهرين ، والهادفة لكسر الحصار البحري المفروض على غزة، والرامية لتسيير رحلات تعمل على محاولة فك الحصار ، لن تتوقف حتى تحقيق أهدافها كاملة».

وطالب الجهات والمؤسسات الدولية بالعمل على توفير الحماية اللازمة للرحلة الثانية من سفن الحرية، وضمان عدم اعتراض قوات البحرية الإسرائيلية لها.

من جهته ، قال عضو الهيئة الناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي إن الخطوة المعلن عنها «إجراء رمزي يستهدف تسليط الضوء على معاناة مليوني نسمة يقطنون قطاع غزة جراء الحصار الإسرائيلي» المستمر منذ منتصف عام 2007.

وشدد عبد العاطي على أن حصار غزة «يرقى الى مستوى الجريمة ضد الإنسانية»، مشيرا إلى ما يعانيه القطاع من تدهور انساني حاد يتطلب تدخلا فوريا من المجتمع الدولي.

ونبه إلى أن «الظروف الصعبة التي يعيشها سكان غزة ساهمت في ارتفاع معدلات الفقر إلى 80 بالمئة ووصول معدلات البطالة لأكثر من 53% إلى جانب انعدام الأمن الغذائي واعتماد شريحة واسعة على المساعدات الإغاثية المقدمة من قبل المؤسسات الدولية والعربية».

وشارك في المؤتمر عددا من الجرحى وبعض الحالات الإنسانية التي تحتاج للسفر إلى الخارج، ورفع هؤلاء الاعلام الفلسطينية ولافتات مكتوبة تطالب بفتح كامل للمعابر وإنهاء الحصار الإسرائيلي.

وكانت قوات البحرية الإسرائيلية منعت سفينة الحرية الأولى من الإبحار خارج المياه الإقليمية لقطاع غزة في 29 مايو الماضي ، واعتقلت جميع المشاركين فيها قبل أن تقوم بالإفراج عنهم بعد ساعات وتبقي على قبطانها قيد الاعتقال.

من ناحية أخرى تعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأحد، باستمرار دفع مخصصات الشهرية لأسر الشهداء والأسرى رغم قرار الحكومة الإسرائيلية اقتطاع هذه الأموال من الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية.

وقال عباس في بداية اجتماع للجنة المركزية لحركة فتح، التي يترأسها، إن «القرارات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية أخيرا واتخذها الكنيست بأقتطاع الأموال والتعامل معنا.. نحن ننتظر ونترقب وسنتخذ الإجراءات التي تتناسب مع مصلحتنا».

وأضاف: «فيما يتعلق بهذا الأمر، بمعنى ان المال الذي تعترض إسرائيل على دفعه لعائلات الشهداء والأسرى، هذا لن نسمح لأحد بأن يتدخل به، هؤلاء شهداؤنا وجرحانا وأسرانا، وسنستمر بالدفع لهم، ونحن بدأنا هذا عام 1965».

وفي أوائل الشهر الحالي، سنّ الاحتلال إسرائيلي قانونا لمعاقبة السلطة الفلسطينية ماليا بسبب دفعها رواتب للأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، وأسرهم، وأسر الذين استشهدوا برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وينص القانون على حجز جزء من نحو 130 مليون دولار، هي حجم عائدات الضرائب التي تحصلها حكومة إسرائيل نيابة عن الحكومة الفلسطينية كل شهر بموجب اتفاقات السلام الانتقالية.

ويقول الاحتلال الإسرائيلي إن المدفوعات مكافأة على ما يقوم به الأسرى ضده، وتشجيع عليها لكن الفلسطينيين يقولون إنها تستهدف إعانتهم وأسرهم.

وتعمل السلطة الفلسطينية بقانون يمنح المعتقلين الفلسطينيين مبالغ تعتمد على عدد سنوات الاعتقال إضافة إلى مخصصات أخرى في حالة وجود زوجة وأولاد.

وحسب مسؤولين فلسطينيين، فإن نحو 6500 أسير فلسطيني محتجزون حاليا في السجون الإسرائيلية، والكثير منهم مدان بشن هجمات على حد زعم الاحتلال الإسرائيلي.

من جهة أخرى ادانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، تصعيد الحكومة الإسرائيلية، واذرعها المختلفة عمليات، الاقتحام، الاستفزازية للمسجد الأقصى المبارك وباحاته، وبمشاركة مسؤولين إسرائيليين من وزراء، وأعضاء كنيست، وعسكريين، وأمنيين، وغلاة الحاخامات، والمستوطنين المتطرفين، محذرة من مخاطر التعايش مع اقتحامات الأقصى وباحاته.

وقالت الخارجية، في بيان بثته وكالة، معاً، الإخبارية الفلسطينية أمس الإثنين، إن «هذه الاقتحامات امتداد للحرب الشاملة التي تشنها سلطات الاحتلال على القدس المحتلة بأرضها ومواطنيها ومقدساتها، والهادفة إلى استكمال عمليات فصل القدس عن محيطها الفلسطيني، وتهويدها، وتهجير سكانها بشكل قسري، وتكريس تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيا ريثما يتم تقسيمه مكانيا».

وحملت الحكومة الإسرائيلية، المسؤولية الكاملة، والمباشرة عن هذه الاقتحامات الاستفزازية، معتبرة الإدارة الأمريكية بـ «انحيازها الأعمى للاحتلال وسياساته شريكة في ارتكاب هذه الجريمة المتواصلة، ومتواطئة معها خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية، فهمت الإعلان الأمريكي المشؤوم، بشأن القدس باعتباره ضوء أخضر، لإطلاق يدها في استباحة المدينة المقدسة ومحيطها، والإسراع في استكمال تنفيذ مخططاتها التهويدية الاحتلالية، والتمادي في تغيير الواقع القانوني، والتاريخي القائم في القدس ومقدساتها».

وحذرت من «التعايش مع الاقتحامات اليومية، المتواصلة للمسجد الأقصى، وباحاته كأمر يومي، أصبح مألوفا وعاديا لا يستدعي التوقف أمام تداعياتها الخطيرة، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي والمنظمات الأممية المختصة، وفي مقدمتها اليونسكو تحركا جادا وفاعلا لتنفيذ وضمان تنفيذ قراراتها الخاصة بالقدس، والمسجد الأقصى المبارك».

وأكدت الخارجية أن «تصعيد الاقتحامات الاستفزازية لن ينشئ حقا لليهود في المسجد الأقصى وباحاته، وما تلك الاقتحامات إلا مشاريع استعمارية تهويدية مفروضة بقوة الاحتلال وجبروته».

كما اقتحم 3 من أعضاء «الكنيست» الإسرائيلي، صباح أمس الإثنين، المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة بحراسات مشددة من قوات الاحتلال.

وقال مصدر لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إن «أعضاء الكنيست الذين شاركوا في الاقتحام هم: أمير أوحانا (الليكود)، ويهودا جليك (الليكود)، وشيري معلم (البيت اليهودي)، وثلاثتهم من المعروفين بمواقفهم العنصرية المعادية للعرب والفلسطينيين ومن داعمي إقامة الهيكل المزعوم مكان الأقصى المبارك».

ونفذ أعضاء «الكنيست» الثلاثة، ومعهم مجموعات من المستوطنين، جولات استفزازية واستعراضية في أرجاء المسجد، في الوقت الذي التقط لهم مصورون مرافقون، صورا تذكارية، وتسجيلات لأشرطة فيديو مع أحاديث لهم حول اقتحامهم للمسجد المبارك.

وكان وزير الزراعة بحكومة الاحتلال، المتطرف يوري أرئيل، وعضو الكنيست من حزب الليكود، المتطرفة شران هسكل، اقتحما أمس الأحد المسجد الأقصى المبارك، وتأتي هذه الاقتحامات بعد قرار رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتانياهو بالسماح مجددا باقتحامات وزرائه وأعضاء الكنيست للمسجد الأقصى مجددا، بعد حظره لأكثر من عامين ونصف العام.

مقتل 3 من الحشد بهجوم انتحاري في بيجي

العراق: بدء الفرز اليدوي لـ 7 محافظات

بغداد – «وكالات»: بدأت في بغداد أمس الإثنين عمليات العد والفرز اليدوي لبطاقات الاقتراع في أكثر من 400 محطة انتخابية سجلت عليها شكاوى وطعون في 6محافظات جنوبية.

وذكرت مصادر في مفوضية الانتخابات أن عمليات العد والفرز اليدوي في معرض بغداد الدولي بدأت أمس لإعادة العد والفرز يدويا لبطاقات الاقتراع في أكثر من 400 محطة انتخابية من محافظات البصرة والناصرية وميسان وواسط والمثنى والديوانية بمشاركة أكثر من 41 موظفا.

وأشارت إلى أن فريقا منفصلا انطلق لإجراء عملية العد والفرز اليدوي لنحو 188محطة انتخابية سجلت عليها شكاوى وطعون في محافظة السليمانية.

وأوضحت أن فرقا من المراقبين شاركوا بعمليات العراقية، أبرزهم الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني ومراقبين من الكتل والكيانات المتنافسة ووسائل الإعلام وبإشراف مباشر من قبل قضاة منتدبين من مجلس القضاء الأعلى.

وكانت مفوضية الانتخابات للقضاة المنتدبين قد أنجزت عمليات العد والفرز اليدوي لبطاقات الاقتراع في أكثر من 500 محطة انتخابية في محافظة كركوك ستعلن عن نتائجها مفوضية الانتخابات بعد اتمام عملية العد والفرز يدويا في جميع المحافظات التي سجلت فيها شكاوى وطعون.

من ناحية أخرى أفاد مصدر أمني عراقي في قيادة عمليات صلاح الدين أمس الإثنين بمقتل 3 من عناصر الحشد الشعبي وإصابة 6 آخرين في هجوم انتحاري على مقراتهم شمالي بيجي(220 كم شمالي بغداد).

وقال المصدر إن «6 انتحاريين تسللوا قبل فجر اليوم إلى مقر قيادة عمليات الحشد في منطقة 600 دار، شمالي بيجي فتصدت لهم قوات الحشد فلاذوا بالفرار نحو الجهة الغربية».

وأضاف أن «المسلحين غيروا وجهة دخولهم فعادوا من الجهة الشمالية الغربية وتمكنوا جميعاً من دخول المنطقة فجر الثنان منهم أحزمتهما الناسفة في مقرين للحشد، أحدهما في مقر الأمن للفصيل رساليون، والثاني في مبنى مجاور له، ما أسفر عن مقتل 3 من عناصر الحشد وإصابة 6 آخرين بجروح».

وأوضح أن «متسللين آخرين مازالوا يختبئون في البيوت القريبة الخالية معظمها من السكان، فيما تستمر قوات الحشد بتمشيط شوارع المنطقة ومنازلها بحثاً عن المتسللين».

ويعد مقر منطقة 600 دار، التابع لمصافي نفط بيجي من أهم مقرات الحشد كونه يضم السجناء والموقوفين من منطقتي بيجي والشرقاط وقد تعرض لهجمات عدة في أوقات متفاوتة، ومازالت عمليات التفتيش وإطلاق النار مستمرة حتى الآن.

وتشهد المناطق الصحراوية بين محافظات صلاح الدين والأنبار وتينوى عمليات اختطاف وقتل وتفجيرات تنفذها الخلايا النائمة لتنظيم داعش ضد القوات الأمنية والمدنيين على الرغم من إعلان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي العام الماضي القضاء على تنظيم داعش عسكرياً في البلاد.

جانب من عملية العد والفرز في محطة ببغداد

الأردن: الحكومة أمام اختبار الثقة

رئيس الوزراء الأردني المكلف، عمر الرزاز

عمان – «وكالات»: تقدمت الحكومة الأردنية الجديدة، برئاسة رئيس الوزراء، عمر الرزاز، أمس الإثنين، بطلب ثقة من مجلس النواب، بعد شهر من تشكيلها، وبدء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب، التي دعا لعقدها العاهل الأردني، الملك عبدالله الثاني، لمناقشة البيان الوزاري للحكومة.

ومن المتوقع أن يبدأ النواب مناقشة البيان الوزاري يوم الأحد، المقبل على أبعد تقدير، ثم التصويت على الثقة عقب انتهاء هذه المناقشات، والتي لا يتوقع أن تستمر أكثر من يومين.

ومن أجل تحسين فرص الثقة، أكدت مصادر نيابيه لـ24 أن الرزاز سيعمل على عقد لقاءات مع الكتل النيابيه، والنواب المستقلين، يوم الثلاثاء المقبل لمحاولة اقناعهم ببيان الحكومة وبرنامج عملها، للحصول على رضاهم، وتأمين العدد المطلوب للفوز بثقة المجلس قبل التصويت على الثقة وهو نصف عدد النواب +1.

وجاء تشكل الحكومة الجديدة، خلفاً للحكومة المستقيلة، برئاسة هاني الملقي، بعد احتجاجات شعبيه شهدتها المحافظات الأردنية على مشروع قانون ضريبة الدخل، وزيادة أسعار المحروقات.

وأكد رئيس الوزراء، عمر الرزاز، في البيان الوزاري للحكومة، الذي ألقاه أمام مجلس النواب، اليوم الإثنين، أن الحكومة تنطلق في عملها من الالتزام بأحكام الدستور، ومبادئ الدولة الأردنيّة، التي تشتمل على العدالة والحريّة والمساواة والوحدة الوطنيّة؛ ويوجّهنا في هذا المسار منظومة قيم من أبرزها، التعدديّة والوسطيّة، والتسامح، واحترام الرّأي والرأي الآخر.

وقال رئيس الوزراء، إن الحكومة ستعمل على «إطلاق مشروع نهضة وطنيّ شامل، قوامه تمكين الأردنيين من تحقيق طاقاتهم، ورسم أحلامهم، والسعي لتحقيقها، وتلبية احتياجاتهم عبر خدمات نوعية، وجهاز حكومي رشيق وكفؤ، ومنظومة أمان اجتماعيّ تحمي الضعيف، في ظل بيئة ضريبيّة عادلة».